نفت مصادر رسمية مصرية أنباء تردد عن وفاة الرئيس المخلوع حسني مبارك، في الوقت الذي تجري فيه الاستعدادات لعقد أولى جلسات محاكمته، إضافة إلى نجليه علاء وجمال، ووزير الداخلية الأسبق، حبيب العادلي، بقضية "قتل المتظاهرين"، خلال أحداث ثورة 25 يناير.

وبث التلفزيون المصري الرسمي، نبأ عاجلا، عن نفي مصدر رسمي، لم يسمه، تقريراً أوردته هيئة الإذاعة البريطانية (BBC) عن وفاة الرئيس المخلوع.

وأكد المصدر أنه تجري مراقبة الوضع الصحي للرئيس السابق بشكل دائم، دون أن يكشف عن مزيد من التفاصيل.

كما نفت وزارة الصحة المصرية ما تردده بعض وسائل الإعلام المقروءة والمسموعة بشأن وفاة مبارك، مؤكدة أنها أنباء عارية من الصحة.

وقال الدكتور عبد الحميد أباظة، مساعد وزير الصحة للشئون الفنية والسياسية إن حالة مبارك مستقرة ومازال يتلقى العلاج فى الدور الثالث بمستشفى شرم الشيخ الدولى. موضحًا أن ما نشر اليوم على وكالات الأنباء وبعض المواقع الإلكترونية حول وفاة الرئيس السابق مبارك لا أساس له من الصحة على الإطلاق.

ومن جانبة أوضح الدكتور محمد فتح الله، مدير مستشفى شرم الشيخ الدولى، أن الرئيس السابق مبارك ممتنع تماما عن تناول الطعام ويتناول بعض السوائل والعصائر فقط وفقد الكثير من وزنه ويعانى حالة من الضعف والوهن الشديد.

أما الدكتور عاصم عزام، نائب مدير مستشفى شرم الشيخ، فأكد أنه قام اليوم بالمتابعة اليومية للرئيس السابق مبارك مع الأطباء وأن الوظائف الحيوية شبه مستقرة ومصاب بحالة اكتئاب شديدة ولا رغبة لديه فى تناول الطعام والشراب.

وأشار عزام إلى أنه يقوم بعمل متابعة دقيقة لمبارك على فترات متقاربة لمتابعة الحالة.

ويواجه مبارك اتهامات بـ"قتل المتظاهرين"، خلال أحداث ثورة 25 يناير الماضي، التي أجبرته على التخلي عن السلطة في 11 فبراير الماضي، كما يواجه، وأفراد أسرته، وعدد كبير من مسؤولي نظامه السابق، اتهامات أخرى بالفساد، والكسب غير المشروع، والإضرار بالمال العام.

ويرى مراقبون أن تلك الأنباء المتعلقة بصحة مبارك تتكرر كثيراً مع اقتراب جلسات محاكمته، في محاولة على ما يبدو، لكسب تعاطف الشعب المصري معه بسبب مرضه وكبر سنه.

ويرقد الرئيس السابق في مستشفى شرم الشيخ الدولي، إثر إصابته بأزمة قلبية، منتصف أبريل الماضي، قبل قليل من صدور قرار من النائب العام بحبسه لمدة 15 يوماً، على ذمة التحقيقات، وحال سوء حالته الصحية دون نقله إلى مستشفى سجن "مزرعة طرة" في القاهرة.

إلى ذلك، كشفت مصادر أمنية عن وجود تنسيق تام بين جميع قطاعات وزارة الداخلية، واستعداد مكثف لعقد المحاكمة المرتقبة للرئيس السابق ونجليه ووزير الداخلية الأسبق، و6 من كبار مساعديه، والمقرر عقدها في الثالث من أغسطس المقبل، والتي لم يحدد مكان انعقادها بعد، سواء في شرم الشيخ أو في القاهرة الجديدة.

وأضافت المصادر، في تصريحات لوكالة أنباء الشرق الأوسط، أوردها موقع "أخبار مصر"، أنه لم يتلق إخطارا رسميا من المستشار أحمد رفعت، رئيس محكمة الجنايات، الذي سينظر القضية، بعد قرار المستشار عادل عبد السلام جمعة، بضم قضية مبارك إلى قضية قتل المتظاهرين.

إلا أن المصادر، بحسب الموقع الرسمي، أجمعت على أن هناك خططا موضوعة بالتنسيق مع ست مديريات أمن، لاتخاذ إجراءات التأمين في حالة انعقاد المحاكمة في القاهرة الجديدة، أو في شرم الشيخ، كما أن هناك تنسيقا تاما مع قطاع مصلحة السجون، وهناك خطة متكاملة في حالة نقل المتهمين إلى شرم الشيخ.

وأوضحت أنه في حالة انعقاد المحاكمة في شرم الشيخ، فإن القوات المسلحة سيكون لها دور كبير في تأمين نقل المتهمين من سجن "مزرعة طرة" إلى محكمة شرم الشيخ الجديدة، باستخدام المطارات العسكرية والطائرات الحربية في نقل نجلى الرئيس، والعادلي ومساعديه، ضماناً لعدم تعرضهم للاعتداء أثناء نقلهم، ولتفادى مشاكل النقل البري، الذي يستلزم تأمين الطريق بأكمله منذ خروجهما من السجن، وحتى وصولهم إلى المحكمة.

من جانبها، قالت مصادر قضائية إن محكمة شرم الشيخ حتى هذه اللحظة "غير جاهزة" لانعقاد المحاكمة، نظراً لعدم استكمال أعمال التأسيس داخلها، لافتة إلى أن المستشار مصطفى سليمان، المحامى العام الأول لمحكمة استئناف القاهرة، عندما انتقل لإجراء التحقيق مع نجلى الرئيس السابق، اضطر حرس المحكمة إلى الاستعانة بتيار كهربائي من أحد المنازل المجاورة، نظراً لعدم استكمال أعمال التأسيس والبناء حينها.

كاتب المقالة :
تاريخ النشر : 26/07/2011
من موقع : موقع الشيخ الدكتور/ محمد فرج الأصفر
رابط الموقع : www.mohammdfarag.com